هل علم الاخلاق مستقل عن السياسة؟

بقلم الاب فيليكس سوانيون اليسوعي

تقوم القضية التي تسمّى بقضية «الاكسيون فرانسيز» على التعليم الذي شجبته الكنيسة ، نشره واذاعه جماعة من غير المؤمنين وان كانوا من ذوي النفوذ الواسع لان مثل هذا الامر مألوف في الكنيسة ولان من مهمة ربان السفينة بطرس التنبيه الى نواتئ الصخور البحرية التي تعترض سير السفينة ليكبح جماحها .

والذي جعل من هذه القضية قضية باعثة على الاسى هو كون طائفة من ركاب السفينة وبحارتها قد انتقدوا هذا العمل وابوا الانصياع لتنفيذه .

ومن دون ان نلجأ الى المجاز والكنايات نقول ان هذه الطائفة قد ثابرت على اعتبار التعليم الذي نبذته الكنيسة تعليماً صحيحاً واستمرّت تفضّل ادارة الزعماء الغرباء على ادارة معلم الكنيسة .

لقد رأت في التطاول على الكرسي الرسولي والاهانات الموجهة اليه كثيرًا من التسامح .

وقد اوقف بعض الكهنة ورجال الدين بادرة الطاعة التي ابداها بعض المؤمنين ليساعدوهم على التمرّد .

اجل ان تمردًا على هذه الشاكلة لم نشهد له نظيرًا في حضن الكنيسة منذ انتقاض اشياع جانسنيوس فكيف اصبح ممكناً في عصرنا هذا ؟

لقد كان في اساس هذا التمرد خطل سابق ليوضح ولو على الاقل هذا التمرد ايضاحاً جزئياً لان عوامله بعيدة عن حيز المعقولات .

ولا شكّ في ان البشر مفتقرون الى اغداق قناع على هفواتهم ومساعيهم الاثيمة يستمدونه من ادعاءات موهومة ليسيغوا عليها في اعينهم وأعين غيرهم اصبغة تلوّنها .

ولئن ركنوا الى هذه «الحقيقة الاولية» فتركوها غامضة ، وتكلّموا عنها

مرات كأمر لا يُجادل ، فما علينا الا ان نخرجهـا من حيز الظلام لنطالبها بمستنداتها ، واليك ذرائعهم :

« بماذا يتدخل البابا ؟ ان المورايسـة (فكرة شارل موراس) هي رأي سياسي خارج عن صلاحية معلم الكنيسة ، و « الاكسيون فرانسيز » ليس الا حزباً سياسياً ، فكيف تشجبه روما ؟ ولمصلحة من ؟

لقد عمل موراس منذ وقت طويل على خلق هذا الاقتناع ليجعل نفسه في مأمن من تدخل السلطة الدينية .

ففي سنة ١٩٢١ كتب في مؤلفه « السياسة الدينية » (ص ٢٤٥ وما يليها وصفحة ٩٨) : « ان الاعمال الاجتماعية تخرج بجوهرها عن ان تكون من طائفة الحق والواجب، اذ لا دخل لها بارادانا » ، « فالوجدان الانساني يرمي الى غايات روحية ويبحث عن ايجاد السلامة الفردية » (Mes idées politiques, 34ème édition page. 124 sq) على حين ان السياسة نفسها تهتم للامور الزمنية والاجتماعية وتستند الى علم الحياة والاختبار (ibid p.96) فقوانينها ضرورية ضرورة قوانين علم الحياة .

وزعم موراس ان لا فكرة له حول علمي ما وراء الطبيعة والاخلاق لانه، كما يزعم، لم يصادف وضوحاً فيهما (Cf. L. A.F. et la Religion Catholique p. 97) ونجح في اقناع اتباعه بذلك .

فسياسة موراس لم تكن اذاً ترتبط بأي منهج فلسفي كان ، وما تأكيده استحالة وجود اي علم كان لما وراء الطبيعة الا من باب علم ما وراء الطبيعة نفسه ، الذي لم يكن لكنت علم غيره ، وانه لم يتفق لاحد ان ابتدع ضلالاً اشد من ضلاله وابعث منه على الاسى !

أفلم يكن من تأثير على سياسته لانكاره علم ما وراء الطبيعة وللجحوده بعلم الاخلاق ولتجرده حتى عن معنى الاخلاقيات ؟ اجل لقد كان ثمة لاهوتيون ليقيسوا البرهان الساطع على صحة زعمه . ففي سنة ١٩٢٩ (بعد الحكم عليه من السلطة الكنسية العليا) وفي مجلة معروفة وبتوقيع استاذ معروف صدرت مقالة ملأت قلوب المورايسيين حبوراً وزعزعت الايمان في قلوب الكاثوليك الذين كانت لديهم فكرة في تلك المسألة .

وما قاله في هذا الصدد : لقد تبدّل علم الاخلاق كل التبديل منذ عهد القديس توما وتبدّل ارتباطه بغاية سامية لينفصل عن كل علم آخر ولا سيما عن علم السياسة ، فعلم الاخلاق الذي يهدف الى غاية ازلية لا يشتمل على علم السياسة المختص بالامور الزمنية،لان هذا الاخير هو علم المنافع،اما علم الاخلاق المدني فيعنى باستقامة السلوك . على حين ان الاول هو الذي يُعنى مباشرة بمصلحة المجتمع الانساني الخاصة وهو الامة . اما القواعد العامة فتتعلق بالعلم السياسي واما السلطة الرسولية ففردية[1] .

فبالاستناد الى وضح العقل فقط يسعنا الاقتناع بخطإ القول ان السياسة مستقلة عن علم الاخلاق .

اجل ان الوحي لم يبدّل طبيعة الانسان ، وانما اشفى ما كان مفتقرًا الى الشفاء واصلحه، وفرض غاية سما جديدة هي في امتداد الاولى ولا تتغيّر عنها .

وفي سبيل احقاق المسيحي الكامل والسير به في طريق السعادة الازلية ليتمتع بالمشاهدة الطوباوية لا بدّ له من الاكتمال .

وهذه القضية التي تجاهلتها البروتستنتية والجانسنية تستند الى تعليم الكنيسة التقليدي والفلسفة المدرسية مما ينجم عنه ان خاصة اعمال الانسان التي تنطبق على قاعدة السلوك المثلى لم تتبدّل ، وان علم الاخلاق قد اتمّ علم الاخلاق العقلي برمّته ورسم دائمًا الهدف نفسه واختط قاعدة كل الافعال البشرية بصفة كونها منبثقة من الارادة الحرة وينبغي لها ان تهدف الى السعادة الارضية غير الكاملة التابعة للسعادة الابدية .

فما هي اذًا علاقة هذا العلم الاخلاقي العقلي بالسياسة ؟

علينا ان نحدّد اولًا معنى العبارة الاخيرة لانها غامضة .

-ان الكلام في مثل هذا المقام يتناول « اولًا » علم الحكم النظري والعملي و « ثانيًا » عمل الرؤساء وفقًا لهذا العلم ؛ بيد ان السياسة تفرض علم اجتماع نظريًا ومفهومًا للمجتمع ولغايته الاخيرة وللمدنية .

ومن بين العوامل التي تؤلف الكائن الاجتماعي والخير الاجتماعي عوامل لا تتعلق بالارادات الانسانية او على الاقل بالارادات القائمة : كالعوامل العرقيّة

١) حاول موراس في مقال سابق التنصّل من موقفه وانما جاء عمله بعد فوات الاوان .

والجغرافية والاحصائية والتاريخية. وان كان ثمة بعض تطورات لا سبيل للوقوف بوجهها ومقاومتها ، لان العالم قد سار وراء الاستقطاب الصناعي والديموقراطية، وهذا هو اثر الجبرية .

ولئن انحصرت كل الحياة الاجتماعية بهذا الامر فلن يبقى مجال للتحدث عن علم اخلاق اجتماعي ولا عن حقوق الرؤساء وواجباتهم ؛ مع اننا نرى رجال السياسة يتصرفون عملياً كأنهم مقتنعون بان في مقدورهم التدخل بحرية في ادارة القوى المشتركة او المتضاربة في هذه الحياة الاجتماعية ليحدثوا في جريانها تحولات مهمة ومن دون ان يصرفوا النظر عن نواميس الطبيعة .

وفي الواقع ثمة اوقات تستطيع فيها ارادة الانسان الحرة ان تحول مجرى تطورات شتى كلها ممكنة على حد سواء .

بله ان هذا الامر لصحيح في كل مراحل تسيير الشؤون ولا كان التاريخ جرى على غير ما جرى عليه وان كان بالاستطاعة ايجاد تداعٍ حتمي بالظاهر لحوادثه.

نعم ثمة في الحياة الاجتماعية ضرب من الجبرية وضرب من الحرية الانسانية لا يستوي احدهما الى جنب الآخر، وانما يندمج بعضها ببعض ويحدّ احدهما الآخر ، فالارادات لا تستطيع اتيان كل شيء. وانما في كل ما يحدث شيء من الارادة.

وينبغي للمبادئ التي يفرضها العلم السياسي وقواعده الخاصة ان ترمي الى تحقيق مصير الافراد والمجتمع وان تسيرهما نحو الكمال والسعادة الانسانية الارضية.

ان « هذا الخير العام ... لا يحتوي فقط على الازدهار الاقتصادي بل يتجاوزه» « Lettre du Cardinal Pacelli à M. Duthoit à l'occasion de la Semaine Sociale de 1933 ». فهو يشتمل خاصة على خير النفس .

(Cf. Léon XIII, Encyclique « Libertas » du 20-6-1888, Bonne-Presse, tome 2, p. 190).

Encycl. Rappresentanti du 31-12-1929. Bonne-Presse, p. 18, et lettre au clergé français de Léon XIII du 16-2-1892. Bonne-Presse, tome 3 des Œuvres de Léon XIII, p. 113).

ومن واجب العمل السياسي وعلى قدر ما تنتفي الجبرية ان يهدف الى هذه الغاية التي باتجاهه نحوها يتوجه نحو الغاية الفائقة للطبيعة ويعززها تعزيزاً غير مباشر وان كانت لا تتكافأ معها لتقودنا اليها .

« Bonum secundarium verum est ordinabile ad principale bonum, (quod est Dei fruitio) secus est apparens et abducit a finali bono. » St. Thomas II. II. q. 23. a 7 .

ان اشمل القيم واسماها التي بتقدور الجماعة وحدها تحقيقها هي ايضاً قد ارادها الخالق في سبيل الانسان وسبيل ازدهاره الكامل الطبيعي والفائق للطبيعة لانجاز كماله .

(Pie XI. dans l'Encycl. Mit Brennender Sorge du 14 mars 1937(édition de la Bonne-Presse p 22)

فالمبادئ والقواعد والاعمال السياسية اما ان تكون ذات قيمة حسنة او غير حسنة .

وقد يحوي علم الاجتماع او بعض النظريات السياسية شيئاً من علم ما وراء الطبيعة والاخلاق او يكون خالياً من علم الاخلاق ويكون هذا كلّه مناقضاً للعقل او نافياً للايمان المسيحي . اما علم الاخلاق الصحيح فيحكم على السياسة لا في تفاصيلها الفنية وانما ليسدّد مبادئها ويعيّن حدود عملها .

ولئن كان علم الاخلاق العقلي يحكم على السياسة فالكنيسة بما لها من سلطان تعليمي وتنظيمي مباشر فتحكم بشأن السياسة .

ولقد طالبت باصرار روما عدة مرات بهذا الحق . وجاء في رسالة بيوس الحادي عشر الى الكاردينال اندريو في ٥ ايلول سنة ١٩٣٦ : لقد عددت نياقتكم وشجبت بحق... ظاهرات طريفة دينية جديدة ... ولا سيما بشأن علاقات هذه الظاهرات بالسياسة التي هي تابعة منطقياً لعلم الاخلاق (A.A.S. 1926,p.382) . ومن ثم جاء في رسالته الرعائية سنة ١٩٣١ Quadragésimo anno) (édition Spes , pp. 190, 191) :لا تستطيع الكنيسة التنازل عن المهمة التي اناطها الله بها لتدخل — طبعاً في غير النطاق الفني — في كل امر يتصل بعلم الاخلاق ... ان الامانة التي تقع على عاتقنا من العلى لتسنّ القانون الاخلاقي ونفسّره ونبشّر به تخضع لسلطاننا النظامين الاجتماعي والاقتصادي .

وقد بسط في الرسالة التي اذاعها بيوس الثاني عشر بالراديو في ٢٣ اذار سنة ١٩٥٢ بمناسبة « يوم العمال » في ايطاليا :

(En italien dans les A. A. S., en français dans la Documentation Catholique du 24 avril, col. 155).

اولاً نظرية استقلال السياسة . . . » يقولون ان السياسة والاقتصاد انهما لا يفتقران الى الاسترشاد بغيرهما من العلوم حتى ولا بعلم الاخلاق ليهتديا بقوانينهما الخاصة التي بوصفها قوانينهما هي صحيحة وعادلة . . . ان الامر ليس الا طرازاً دقيقاً كما ترى لتملص الوجدان من سلطان القوانين الاخلاقية .

ولا نستطيع بالحقيقة انكار ضروب هذا الاستقلال الذاتي بصفة كونه يعرب عن الاسلوب الخاص بكل عمل وعن الحدود التي تفصل نظرياً بين مختلف اشكال العمل، بيد ان الواجب يقضي بأن لا يعني انفصال الاساليب بعضها عن بعض ان العالم والفنان والسياسي قد اصبحوا غير مقيدين بالذرائع الاخلاقية في ممارستهم مهامهم اذا ما اعترضتهم في الحقل الاخلاقي حوادث مباشرة كالفن والسياسة والاقتصاد .

ولا معنى للانفصال صراحة ونظرياً في الحياة التي هي مركب، بسبب كون الموضوع الوحيد لكل ضرب من ضروب العمل هو الانسان ذاته الذي لا تقوى افعاله الحرة والواعية على التملص من تقديرها تقديراً اخلاقياً .

ولو استمررنا في النظر الى المعضلة نظراً واسعاً عملياً قد يعوز احياناً بعض الفلاسفة وان كانوا من المشهورين، «ان اللبيب من الاشارة يفهم»، فان ضروب هذا التمييز والاستقلال الذاتي ولاسيما لدى الانسان ذي الطبيعة الساقطة تمثل ما يماشي الهوى والاثرة «الانانية» والحرص كقوانين للفن والسياسة والاقتصاد» .

ولقد مارس بيوس الحادي عشر حقه هذا بالاشراف في ٢٩ حزيران ١٩٣١ عندما شجب « عبادة الدولة » الفاشستية ، وفي ١٤ اذار ١٩٣٧ عندما حث الكاثوليك الالمان على مناهضة مزاعم النازية . وفي سنة ١٩٢٦ عندما اعلنها قبل ذلك حرباً شعواء على موراس وكانت لديه ذرائعه المحقة التي ينبغي لنا ان نشكره عليها كاحسان . اما ضروب الضلال اذا ما تناولها قلم كاتب افرنسي فتصبح انقع سماً واجسم خطراً ، فان « عقد هوس الاجتماعي » لم يكن ليتخطى تخوم البلاد الانكليزية لولا روسو . فجاب معه العالم .